

## التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان ( في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٤ م )

د. عبد الرحمن عبد الله كبسور

أستاذ الاقتصاد المساعد

د. أسامة حسين محمد يوسف كبر

أستاذ الإحصاء المساعد

المستخلص :

تناول البحث التمويل المصرفي وأثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد السوداني خلال الفترة ١٩٩٠ م. - ٢٠١٤ م بهدف التعرف على دور التمويل المصرفي في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. لهذا اعتمد البحث على فرضيات مهمة وهي وجود علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية للتمويل المصرفي على معدلات نمو نواتج القطاعات الاقتصادية كذلك يؤثر التمويل المصرفي عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية بعلاقة طردية ذات أثرا معنوياً كبيراً على نمو الناتج المحلي الإجمالي السوداني. باستخدام المنهج القياسي تحديداً طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ٢SLS. توصل البحث إلى نتائج هامة وهي أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي و قطاع الخدمات الأخرى. مع ملاحظة أن التمويل الموجه للتجارة الخارجية قد ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة. لهذا أوصى البحث السلطات التمويلية في البنك المركزي بأهمية وضع أولويات التمويل المصرفي بتوجيه الجزء الأكبر منه لقطاعات الإنتاج الحقيقي تحديداً قطاعي الزراعة والصناعة وذلك ضماناً لعدم توجيه التمويل المصرفي نحو المجالات التضخمية ، مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لما لها من دور مهم في الاقتصاد.

### Abstract :

The research discussed the impact bank loans on the major macroeconomic indicators from 1990 to 2014. In order to identify the role of bank loans in improving the overall economic indicators represented by the growth rates of the main sectors > outputs and the growth rate

of the GDP. The main hypotheses were that there is significant direct effect of bank loans on the Growth rates of the main economic sectors. Also, Bank loans affect the Sudan economy through its effects on the sectors> outputs growth rates. Using the 2SLS method, the research attained the following results the bank finance that directed to the main economic sectors led to significant large increases in its outputs. Namely, agricultural and industrial sectors and other services. The most remarkable that bank loans to foreign trade, had strongly contributed to the reduction of the deficit in the trade balance during the study period. The research recommended the authorities at the central bank to pay more attention to setting the priorities of finance to the real productive sectors specifically agriculture and industry, in order to ensure that it is not directed to the inflationary areas without neglecting the importance of other sectors role in the economy.

## أولاً: الإطار المنهجي للبحث : ١ / المقدمة :

إن كل دولة من العالم تسعى إلى الرقي والتقدم ويعتبر العامل الاقتصادي أهم عنصر من عناصر الرقي. والدول النامية بالخصوص تعاني أكبر مشكلة في النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تسعى إلى إعادة هياكل الاقتصاد الوطني وبناء إستراتيجية تنموية بالاعتماد على الاستثمارات، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع. وهذا الاستثمار يحتاج إلى أموال لتحقيقه ومن أهم وسائل تحقيقه وخاصة في الدول النامية الجهاز المصرفي عن طريق ما يسمى بالتمويل المصرفي و توضيح مصادره وكذلك من ثم دراسة العلاقة بينهما وخاصة دور التمويل المصرفي في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

يحتاج ويتطلب التصدي للتدهور الاقتصادي، في أي دولة، وضع برنامج متكامل يراعي التوازن والتنسيق الداخلي للربط بين المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الطلب الكلي من جهة، وبين العرض الكلي من جهة أخرى.

إن الاختلال في الطلب الكلي في الدول الفقيرة، أو النامية، يرجع إلى العديد من الأسباب، منها السياسات المالية، التي قد ينتج عنها عجز كبير في الموازنة العامة،

مما يضطر الدول إلي تمويله عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي أو عن تسيل أوصولاً بالنقد الأجنبي. رغم أن الاختلال بين العرض والطلب الكليين قد يكون بسبب السياسات المالية للدولة، إلا أن هذا الخلل قد يكون للمصارف المختلفة دوراً أساسياً فيه من خلال توليد السيولة النقدية عن طريق التجاوزات في السقوف الائتمانية التي يحددها بنك السودان، أو تسيل أصولها بالنقد الأجنبي للتوسع في التمويل متجاوزاً بذلك حجم السيولة المستهدفة في الاقتصاد، مما يؤثر على توازن العرض الكلي والطلب الكلي من خلال التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

## ٢ / مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في مدى تأثير التمويل المصرفي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث إن المصارف، في سبيل تحقيق عائدات وأرباح أكبر، قد تتجاوز السقوف الائتمانية التي يحددها بنك السودان، أو تلجأ إلي تسيل أصولها بالنقد الأجنبي للتوسع في التمويل وبالتالي تتجاوز حجم السيولة المستهدفة الأمر الذي يؤثر سلبياً على العرض والطلب الكليين. فتتأخر مشكلة البحث في الآتي:

١ / ما هو أثر التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية (الزراعي، الصناعي والخدمي) خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤م؟.

٢ / ما هو أثر التمويل المصرفي الموجة للزراعة، الصناعة والناجح الخدمي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة؟.

## ٣ / أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من عدة اعتبارات منها:

١- دور المصارف كمؤسسات مالية وتمويلية في تحريك وتفعيل مؤشرات الاقتصاد من خلال توفير التمويل للمشروعات المختلفة وانعكاس ذلك على الناتج والدخل وعرض النقود وسعر الصرف وميزان المدفوعات والتضخم، مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالتالي التأثير على العلاقة التوازنية بين العرض والطلب على مستوى الاقتصاد القومي.

٢- ضرورة معالجة مشكلات التدهور الاقتصادي، في السودان من خلال التحكم على مؤشرات الاقتصاد الكلي في محاولة لإيجاد التوازن بين العرض والطلب الكليين وترشيد دور المصارف التمويلي.

## ٤ / أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

١- معرفة ودراسة أساليب التمويل المصرفي في المصارف الإسلامية وخصائص

وطبيعة هذه المصارف.

٢- التعرف على مؤشرات الاقتصاد الكلي وقياس مقدرة التمويل المصرفي عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية على التأثير على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي.

٣- تحديد المشكلات التي تعيق التمويل المصرفي ومن إحداث الأثر المرغوب في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٥/ فرضيات البحث :

١- توجد علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية للتمويل المصرفي على معدلات نمو نواتج القطاعات الاقتصادية.

٢- يؤثر التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية بعلاقة طردية ذات أثراً معنوياً على نمو الناتج المحلي الإجمالي السوداني.

٦/ منهجية البحث

اتبعت البحث المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي على البيانات والمعلومات المتوافرة عن النشاط الاقتصادي و التمويل المصرفي، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Two -Stage Least Squares (2SLS). من خلال استخدام برنامج (E-VIEWS) الحاسوبي. تشتمل المتغيرات المستقلة على (التمويل المصرفي الزراعي، الصناعي والخدمي وهي تمثل التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية المحددة في البحث، أما المتغيرات التابعة خلال فترة الدراسة تشمل ( الناتج الزراعي، الناتج الصناعي، الناتج الخدمي).

ثانياً:

الدراسات السابقة :

١ / دراسة أحمد مجذوب أحمد (٢٠٠٢م)<sup>(١)</sup>

تناولت الدراسة موضوع تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية. تمثلت مشكلة الدراسة في شكل تساؤل عن كيفية تأثير الصيغ الإسلامية على السياسات النقدية في السودان. افترض الدراسة إن استخدام الصيغ الإسلامية تؤدي إلى عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها استخدام صيغة المربحة بصورة كبيرة بين المصارف مقارنة بالصيغ الأخرى. ومن أهم التوصيات التي أوصت بها ضرورة وضع النقود لجميع المعاملات المصرفية ومراقبة بنك السودان والمساهمة في المجال المصرفي. أهم ما يتميز به هذا البحث عن الدراسة أن البحث تناول التمويل المصرفي

وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية بينما تناول الدراسة تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسة النقدية.

٢ / عبد السلام عمران وعماد محمد (٢٠٠٣م)<sup>(٣)</sup>

تناولت الدراسة دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة. طرحة الدراسة المشكلة في عدة أسئلة منها ما دور المصارف في تمويل قطاع السياحة؟ افترضت الدراسة وجود علاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي لقطاع السياحة. من أهم أهداف الدراسة التعرف على مساهمة التمويل المصرفي في زيادة إنتاجية قطاع السياحة. ومن أهم النتائج ضعف مساهمة القطاع المصرفي في النشاط السياحي. ومن أهم التوصيات العمل على تقليل الإجراءات الإدارية أمام شركات السياحة خلال تعاملهم مع الأجهزة المصرفية في مجال التمويل المصرفي ومضاعفة الائتمان الممنوح لهذا القطاع. ركزت هذه الدراسة على أهمية التمويل وأثره على تنمية قطاع السياحة وبالتالي تنمية الاقتصاد القومي بينما اهتمت البحث بالوقوف على نوعية المشكلات التي قد تنتج من سياسات التمويل المصرفي وأثارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٣ / دراسة محمد بن ناصر الجديد (٢٠٠٥)<sup>(٨)</sup>

تناولت الدراسة التمويل المصرفي بين النمو الاقتصادي ومتانة المصارف، تمثلت مشكلة البحث في طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي. وعلى عدم قدرة البنوك على خلق التمويل اللازم توفيره والتكوين الرأسمالي اللازم للفرد وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية. ومن أهم فرضيات الدراسة عدم تحقيق نمو في عرض النقود يؤدي الى عدم النمو في معدل التمويل. ومن أهم أهداف الدراسة التعرف على الماطر المالية التي تصاحب التوسع السريع وغير المبرر في التمويل من منظور نمو الاقتصاد المحلي للقطاع الخاص. من أهم النتائج يؤدي النمو الاقتصادي الى التوسع في عمليات التمويل المصرفي مما يوصي درجة من الانتعاش الاقتصادي. يكون السابق في التوسع في عمليات التمويل المصرفي للمصارف العرقية ذات المتانة المالية العالمية. ثم يشجع استدامة النمو الاقتصادي للمصارف الناشئة ذات المتانة المالية المتواضعة على إلحاق بركب التمويل المصرفي عن طريق إعطاء مميزات إضافية بهدف تسويق منتجاتها والاستحواذ على جزء من سوق التمويل المصرفي يمكنها من المنافسة، ومن توصيات ما توصلت إليه الدراسة ضرورة تجانس التمويل المصرفي مع الدورة الاقتصادية للاقتصاد المحلي. يتفق هذا البحث مع الدراسة في الاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي في حجم التمويل الى النتائج المحلي يتميز

البحث عن الدراسة في إن البحث تناول التضخم، سعر الصرف وعرض النقود التي تؤثر في حجم التمويل المصرفي.

٤ / دراسة عثمان بابكر أحمد (٢٠٠٥م) (٤)

ناقشت الدراسة موضوع تمويل القطاع الصناعي وفق الصيغ الإسلامية تجربة بعض المصارف السودانية. تناول الدراسة مشكلة ضعف التطبيق العملي الجاد لصيغ التمويل الإسلامية في مجال القطاع الصناعي وتركيز المصارف على الاستثمار في الأوراق المالية. من أهم فرضيات الدراسة إن صيغ التمويل الإسلامي هي البديل المناسب للتمويل الربوي في الأنشطة الصناعية. ومن أهم أهداف الدراسة معرفة أسباب أحجام المصارف عن التمويل الصناعي وتركيزها على الاستثمارات المالية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن الممارسة العملية اثبت ملائمة صيغتي المربحة والاستئصاع للتمويل الصناعي. من أهم التوصيات ركزت هذه الدراسة على صيغ المربحة والمشاركة في تمويل النشاط الصناعي وتوفير الضمانات. اتفق هذا البحث مع الدراسة في تطوير خدمات التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية وأهم ما يميز هذا البحث عن الدراسة أن البحث تناول أكثر من مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي بينما الدراسة تناول الاستثمار فقط.

٥ / دراسة عبد المنعم محمد الطيب (٢٠١١) (٥)

تناولت الدراسة موضوع النمو المستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة حيث ناقشت المشكلة في سؤال دور الدول بإتباع سياسات تؤدي إلى تحقيق حدة الفقر في السودان؟ هدفت الدراسة على التعرف على دور الدولة في محاربة الفقر من خلال سياسات التي اتبعتها، ومن نتائج الدراسة قيام الدولة بالإشراف والدعم للشرائح المستهدفة. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تطوير خدمات التمويل الأصغر من خلال تفعلي جهود الدولة على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية. أهم ما يتميز به البحث يختلف عن الدراسة التي تناولت التمويل الأصغر فقط بينما تناول البحث التمويل المصرفي بصورة عامة.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسات لم تناولت أثر التمويل المصرفي على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي، التضخم، عرض النقود، ميزان المدفوعات وهذا ما يميز البحث عن الدراسات السابقة بصفة عامة.

## ثالثاً: الإطار النظري

### ١/ مفهوم التمويل المصرفي

يقصد به مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر به. إن التمويل هو أحد أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة المالية و ذلك لما يترتب على عملية التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تلك المتعلقة باختيار مصادر التمويل، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من القرارات المعقدة، وتقوم الإدارة المالية باختيار مصادر التمويل وفق خصائصها أي دراسة العوامل المؤثرة على اختيارها، حيث أن هذه العوامل تعبر بشكل أساسي عن إمكانيات المؤسسة و عن احتياجاتها وقدراتها على تسديد التزاماتها<sup>(٨)</sup>.

### ٢/ السياسات النقدية والتمويلية

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية - بنك السودان - بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي و نوعه، و بالتالي في عرض النقود كهدف وسيط و ذلك للوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية. أما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص و توجيه التمويل و سلامة و فعالية التنفيذ، و يشارك في تنفيذها القطاع الخاص و العام من خلال عمليات التمويل للبنوك و المؤسسات المالية.

تساهم هذه السياسات بطريقة مباشرة في فعالية تحقيق أهداف السياسة النقدية و تقليل أو احتواء آثارها السالبة على القطاعات الاستراتيجية و قطاعات الإنتاج بصفة عامة، حيث تعتبر أداء من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، لذلك فإن إعدادها لا بد أن يتم في هذا الإطار ووفقاً للتوجيهات العامة للدولة.<sup>(٩)</sup>

أهم التدابير التي تتضمنها السياسة التمويلية، تحديد اشتراطات كمية و نوعية للتمويل قطاعياً و ذلك لتوفير احتياجات التمويل للقطاعات ذات الأولوية، ضوابط و توجيهات بخصوص منع أو الحد من تمويل بعض الأنشطة غير ذات الأولوية، و تحديد ضوابط التمويل بما يؤمن سلامة فعالية استخدام الموارد. لذلك نجد أن الاختلافات و التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد يقتضي تكامل السياسات الاقتصادية من مالية و تمويلية و نقدية، وأن تخدم كل سياسة أهداف الأخرى و لا تتعارض معها. من ناحية أخرى فإن أهمية الدور الذي تقوم به السياسة التمويلية

في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي و المالي تتضح في أنها تتعامل مع قطاع هام و مؤثر و هو الجهاز المصرفي<sup>(١٠)</sup>

في إطار التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و التمويلية بتكامل دورهم في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل : إيرادات و مصروفات الدولة و النمو المقدر للدخل القومي و معدل التضخم المستهدف و موقف ميزان المدفوعات، و تبعاً لهذه التقديرات يتم تحديد الكتلة النقدية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف حيث تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار المحلية و سعر الصرف، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل. و لا تحقق هذه الأهداف إلا بالتنسيق بين السياستين المالية و النقدية<sup>(٧)</sup>.

### ٣/ القطاع الزراعي

يتمتع السودان بثروات طبيعية و موارد زراعية متنوعة و ظروف مناخية ملائمة لتنوع القطاع الزراعي، و يعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني و هي من أهم القطاعات الاقتصادية حيث يساهم القطاع الزراعي بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي بحيث يكون له الدور الرائد في تحقيق الأمن الغذائي المحلي و المساهمة في الأمن الغذائي العالمي و تقدر الأرض المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة ٢٣% من جملة الأراضي الزراعية و التي تقدر بـ ٢٠٠ مليون فدان .

أخيراً أولت الدولة اهتماماً كبيراً لهذا القطاع بعد العام (٢٠١٠م) و ذلك بعد التدهور و الإهمال الذي أصابه مؤخراً بسبب دخول البترول في مقدمة الصادرات و لإعادة دورها الرائد في النمو الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق الاكتفاء الذاتي و استقرار الأسعار و توفير المخزون الاستراتيجي قامت الدولة بإعداد و تنفيذ البرامج. فالسياسات التمويلية الزراعية يتذبذب التمويل الزراعي كما و نوعاً و توزيعاً و لم يوفر أي فرص حقيقية لتنمية هذا القطاع، و تتذبذب مع ذلك السياسات الائتمانية و التمويلية، فضلاً عن ذلك فإن نظم التمويل التي تطبق حالياً يعاب عليها عدم مواءمتها للإنتاج الزراعي و الذي يتسم بالتذبذب و الاستجابة البطيئة للمتغيرات في التقانة و التكاليف المتصلة بها مما يستوجب التمويل المتوسط إلى التمويل طويل المدى و المعدوم في الوقت الراهن . لان التكاليف التمويل العالية تحد من قدرة المنتجين علي السداد و الإيفاء بالالتزامات، بل أدت في كثير من الحالات إلى الإعسار و استمراره، الشيء الذي أدى إلى إحجام المصارف عن تمويل الزراعة<sup>(١٢)</sup>.

### ٤/ القطاع الصناعي



أن تطوير القطاع الصناعي هو أحد المؤشرات المهمة التي يقاس بها تطوير أي قطر لذلك فإنه يحاول إبراز كيف يمكن إن يلعب كلاً من بنك السودان المركزي و المصارف دوراً مقدراً في تطوير القطاع الصناعي بالبنك المركزي دوراً مؤثراً في تمويل القطاع الصناعي، و مدي ملائمة السياسات وصيغ التمويل والضمانات لمتطلبات التمويل الصناعي من أجل إلقاء الضوء على التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي للقطاع الصناعي ومحاولة إيجاد دور أكبر لكلاً من بنك السودان المركزي و المصارف في تمويل القطاع الصناعي. أن مساهمة البنوك السودانية في تمويل وتطوير القطاع الصناعي قد لا ترقى لمستوي التطلعات، إضافة لضرورة دعمه المباشر للمصارف بموارد مقدره لتمويل.

#### ٥/ القطاع الخدمي في السودان

يستوعب هذا القطاع نحو ٧% من القوة العاملة، وفقاً لأرقام ٢٠٠٢، بعد أن كانت النسبة ١٣% في العام ١٩٩٨، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن هذا القطاع، طبقاً لقانون الإنتاجية كقانون عام في الرأس مالية، فقد تمكن هذا القطاع من تحقيق معدل نمو بلغ نحو ٦,٦%، ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٣٠,١% عام ٢٠٠٤؛ ثم ارتفع ليحقق مساهمة قدرها ٣٨,٥% مع أرقام ٢٠٠٩، ويرجع ذلك إلى دوائر الحكم، إلى بعض النمو الحاصل في القطاعات الخدمية مثل النقل والاتصالات والخدمات الاقتصادية الأخرى.

التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة (٢٠١٤ - ١٩٩٠م) بملايين الجنيهات

Obs	AL	ILD	OL
السنة	التمويل المصرفي الموجه للزراعة	التمويل المصرفي الموجه للصناعة	التمويل المصرفي الموجه للخدمات
1990	84	176.2	190.6
1991	372.8	277.2	275.3
1992	1125.2	455.1	740.1
1993	186.5	82.7	106.5
1994	294.6	184	237.9
1995	357.9	261.8	272.6
1996	899.7	638.5	900.3

1997	1252.2	728.7	1076.7
1998	1576.3	890.8	1223.5
1999	1483.3	718.4	1402.1
2000	1780.7	834.3	2686.7
2001	1960.5	2221.5	3324.7
2002	2367.8	2540.8	5534.6
2003	6617.7	6973.5	2685.1
2004	8947	10383.2	2733.9
2005	15824	16897	3909.1
2006	41689.6	18884.4	9939.11
2007	33898.9	22337.3	10519.9
2008	40501.3	23406.2	14315.1
2009	47907.2	26722.4	19415.6
2010	60640.1	28200.8	26149.5
2011	2501.7	2245.1	9923.2
2012	3745.4	3914.6	15757.9
2013	5302.6	6074.6	11079.6
2014	8472.5	5967.3	21227.9

المصدر: المجلات، الدوريات، المنشورات والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، أعداد متنوعة.

### ٦/ المشاكل الرئيسية والتحديات للقطاع المصرفي في السودان

إن النظام المصرفي في السودان يعاني من مشكلاته ومعوقاته إلى ثلاثة أنواع وهي: مشكلات ناتجة عن البيئة التي تعمل فيها المصارف ومتعلقة بالمصارف نفسها كذلك مشكلات متعلقة بتأثير العولمة على النظام المصرفي أما المشكلات التي نتجت من البيئة التي تعمل فيها المصارف فيمكن إيجازها في الآتي:

(١) نظرة السلطة القاصرة للنظام المصرفي باعتباره أداة الاستقطاب والموارد وتمويل بعض أنشطة الحكومة ومؤسساتها المحددة من قبل السلطة بأنها ذات أولوية.

(٢) الآثار السالبة على الأوضاع المالية للمصارف الناجمة عن معدلات التضخم العالية.

(٣) الآثار السالبة لسياسة إحلال الواردات.

(٤) ضعف كفاءة الأنشطة الممولة مما ينعكس في صورة حالات تعثر سداد التمويل الممنوح.

(٥) العبء الكبير على النظام المصرفي الناشئ من تحويل مفهوم أن الحكومة هي الممول الرئيس للنمو الاقتصادي وتحويل هذا الدور للقطاع الخاص ومن ثم تشجيعه بمميزات معينة (١١).

(٦) تأثر أوضاع المصارف المالية بصورة مباشرة بالتغيير في المواقف المالية لعملائها، فمستوى الأداء العام للاقتصاد ينعكس سلباً وإيجاباً على أوضاع الجهاز المصرفي بصفة خاصة.

(٧) الآثار السالبة لسياسة سعر الصرف القائمة على التحديد الإداري لسعر صرف العملة. أيضاً هنالك بعض المشكلات التابعة من المصارف فتتمثل في الآتي:

١ / ضعف رؤوس أموال المصارف ، الأمر الذي يقصر التمويل الممنوح في فترات زمنية قصيرة.

٢ / ضعف الاهتمام بالبنود خارج الميزانية.

٣ / قلة أو ضعف مستوى التأهيل والتدريب للكوادر العاملة في الجهاز المصرفي.

٤ / عدم التقدير الصحيح لدور نظم العمل الداخلية بالمصارف أو عدم التناسق أو التكامل فيما بينها.

٥ / قلة الابتكار من حيث قلة البنود في ميزانيات المصارف ورتابتها من جهة أخرى.

رابعاً: منهج التحليل والنموذج

١/ منهج التحليل

استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي للبيانات. هو عبارة عن استخدام الطرق الرياضية و القياسية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وتم ذلك عبر عدة مراحل: جمع البيانات الإحصائية عن متغيرات البحث، عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة، تحليل البيانات و تفسير نتائج البيانات.

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two-Stage Least Squares (2SLS). حيث أن المعاملات المقدرة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سوف تكون متحيزة ولتجنب هذا التحيز يمكن إيجاد متغيريتميز لوجود بعض المتغيرات المفسرة كمتغير تابع في معاملات أخرى مما يعني احتوائها على نوع العناصر العشوائية. تعتبر طريقة المربعات ذات المرحلتين هي طريقة مبسطة

والتي تظهر كمتغير مفسرة في المعادلات فتكون مرحلتها التقدير كما يلي:  
(١) إجراء انحدار لكل متغير داخلي على مجموعة المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج.

(٢) استخدام القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية الموجودة وذلك عوضاً عن قيمتها عند إجراء الانحدار.

سوف تكون البيانات التي تجري عليها الاختبارات لقياس العلاقات الداخلية على أساس الأرقام السنوية للمتغيرات التابعة والمستقلة، لاختبارات العلاقة من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

(١) اختباراً: يستخدم هذا الاختبار المعتمد على التوزيع الطبيعي القياسي عندما يكون التباين مجهول أو عندما يكون حجم العينة صغيراً فإنه يتم استخدام العينة كتقدير له، حيث إن تباين المتغير العشوائي هو المتغير المعتمد. وأن تباين المقدرات تعتمد على استخدام الخطأ في نموذج الانحدار المقدر وإيجاد تباين المقدرات.

(٢) معامل التحديد  $R^2$  عبارة عن نسبة التغير الإجمالي في المتغير التابع الذي يفسر انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وإجمالي مربعات الانحدار بتغير البواقي في المتغير التابع أو مجموع مربعات الخطأ.

(٣) إحصائية ديرين واطسون: عندما تكون تباين الخطأ العشوائي بوجود الارتباط الذاتي لا يعبر عن قيمتها الحقيقية، تشير فرضية العدم إلى انعدام الارتباط الذاتي بين قيم الخطأ العشوائي، أي أن هذه القيم تكون غير مترابطة بمعنى إن معامل الارتباط بين القيم يكون صفراً. وهو يمثل معامل الارتباط المقدر بين قيم الخطأ العشوائي. لذلك فإن استخدام أحد الاختبارات من بينها اختباراً، تستخدم للكشف عن وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي لإحصائية ديرين واطسون DW.

## ٢/ النموذج الرياضي

نتيجة لتطور علماء الاقتصاد ظهرت نظريات عديدة حاولت تفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤاً بآثار التغيير في بعض المتغيرات على بعضها الآخر. لهذا تم تصميم نموذج قياسي بناءً على افتراضات معينة حيث يخضع هذا النموذج للقياس والتقدير والاختبار الإحصائية وذلك لغرض استخدامه في التفسير والتنبؤ. تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. من خلال البرنامج الحاسوبي Eviews. تم أخذ نموذجاً مقترحاً للصيغة التالية:

$$aga=(1)+c(2)\times al+c(3)\times fl \quad c(1) > 0, c(2) > 0, c(3) < 0 \longrightarrow (1)$$

$$ind=(4)+c(5)\times il \quad c(4) < 0, c(5) > 0 \longrightarrow (2)$$

$$si=c(6)+c(7)\times il \quad c(6) > 0, c(7) > 0 \longrightarrow (3)$$

$$to=c(8)+c(9)\times ol \quad c(8) > 0, c(9) > 0 \longrightarrow (4)$$

$$(tb=c(10)+c(11)ol+c(12)\times fl \quad c(10) > 0, c(11) > 0, c(12) < 0) \longrightarrow (5)$$

$$gdp=c(13)+c(14)\times aga+c(15)\times ind+c(16)\times si+c(17)\times to+c(18)\times tb$$

$$c(13) > 0, c(14) > 0, c(15) < 0, c(16) > 0, c(17) < 0, c(18) > 0$$

حيث أن :

$\equiv aga$  مساهمة القطاع الزراعي في  $gdp$  بالقيمة الحقيقية والأسعار الجارية وعلاقتها طردية

$\equiv al$  مساهمة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية وعلاقتها طردية  $\equiv fl$  معدل التضخم العام من خلال الأرقام القياسية للأسعار وعلاقتها عكسية

$\equiv ind$  مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية والأسعار الجارية وعلاقتها عكسية

$\equiv il$  مساهمة التمويل المصرفي للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية وعلاقتها طردية  $\equiv ol$  مساهمة التمويل المصرفي لقطاع الخدمات بالأسعار الجارية وعلاقتها طردية

$\equiv tb$  الميزان التجاري بالعملة المحلية وعلاقتها عكسية

$\equiv tl$  مساهمة التمويل المصرفي للتجارة والأسعار الجارية وعلاقتها طردية

$\equiv gdp$  الناتج المحلي الإجمالي في السودان

اعتمدت الدراسة فيعرضها على المنهج التحليلي المعتمد على جمع البيانات

والإحصائيات الصادرة عن بنك السودان في نشراته الإحصائية وتقاريره السنوية

الخاصة بالمصارف التجارية العاملة في السودان التي تقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية.

### ٣/ عرض النتائج

بإجراء التقدير القياسي لنظام المعادلات المعين تم استخلاص نتائج التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين من خلال استخدام البرامج الحاسوبية Eviews كما موضح بالجدول أدناه.

#### جدول (١)

تقدير المعادلة (١) أثر التمويل الزراعي ومعدل التضخم على الناتج الزراعي :

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t		R2	DW
		AL	FL		
الزراعة AGA	11690.4	0.6764	- 99,2868	92%	1.98
	(5,9563)	(10,7279)	(- 3,8718)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة. الأرقام داخل القوس ( ) تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة (٠,٠٥).

يتبين من نتائج التقدير في الجدول (١) أعلاه أن إشارة معلمة التمويل المصرفي الزراعي متوافق وفقاً للنظرية الاقتصادية بعلاقة طردية مع الناتج الزراعي، أما معدل التضخم يأخذ علاقة عكسية سالبة مع الناتج الزراعي وفقاً للنظرية الاقتصادية.

تشير نتيجة تقدير المعادلة (١) من الناحية الإحصائية إلى أن هنالك تأثيراً موجباً قوياً جداً للتمويل المصرفي الزراعي AL على الناتج الزراعي (١٠,٧٢٧٩) بينما أعطى معدل التضخم FL أثر سالب قوي على الناتج الزراعي AGA. وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن كل من التمويل المصرفي الزراعي ومعدل التضخم يفسران ٩٢% من التغيرات التي تحدث في GDPA. ويشير مؤشر ديربن واطسون DW إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ذات خطورة لمعالجتها إحصائياً. ومن ناحية أخرى تلاحظ أن هنالك علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج الزراعي حيث لا يتوافق وفقاً للنظرية الاقتصادية على الناتج الزراعي. هذا الاختلاف حدث نتيجة لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وعدم ثبات السياسات تجاه القطاع الزراعي مثل سياسات تسعير المدخلات والمنتجات الزراعية وسياسات تسويقها خاصة عند تصديرها وكيفية استخدام الحصيلة النقدية من تصديرها.

## جدول (٢)

### تقدير المعادلة (٢) أثر التمويل الصناعي على الناتج الصناعي :

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t	R2	D . W
		IL		
الصناعة IND	4009,69	1,05592	75%	1,99
	(2,2672)	(7,5628)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.  
الأرقام داخل القوس ( ) تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة (٠,٠٥)).

أظهرت المعادلة (٢) من خلال النتائج المقدرة في الجدول ( ) أعلاه أن قوة العلاقة ايجابية بالنسبة للتمويل المصرفي الصناعي على الناتج الصناعي، مما يدل على التوافق وفقاً للنظرية الاقتصادية .

تشير نتيجة تقدير المعادلة (٢) من الناحية الإحصائية إلى أن هناك تأثيراً موجباً قوي للتمويل الصناعي على الناتج الصناعي (٧,٥٦٢٨). بينما بلغ معامل التحديد ٧٥% من التغيرات الحاصلة في الناتج الصناعي أثراً معنوياً قوياً للتمويل المصرفي الصناعي IL على الناتج الصناعي IND . لكن نجد أن قيمة DW تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغير المستقل التمويل المصرفي والتابع الناتج الصناعي.

يضح من الجدول (٢) إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية يشير إليها المعادلة (٢) إن التمويل المصرفي الصناعي له أثر على تفعيل دور الصناعة المحلية التي تعمل على إنتاج السلع والخدمات والقدرة على منافسة السلع الأجنبية للمنتجات المحلية وزيادة قدرة الصناعة المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية .

## جدول (٣)

### تقدير المعادلة (٣) أثر التمويل الصناعي على الناتج الخدمي :

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t	R2	D . W
		ILs		
الخدمات Si	136,1832	0,3068	91%	1,80
	(0,4959)	(14,1493)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.

الأرقام داخل القوس ( ) تشير إلى القيمة الإحصائية  $t$  التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة (٠,٠٥).

نتائج تقدير المعادلة (٣) في الجدول (٣) أعلاه أن إشارة معلمة التمويل المصرفي الصناعي متوافقة لتفسير النظرية الاقتصادية بعلاقة طردية عالية على ناتج الخدمات.

إن نتيجة المعادلة (٣) تشير من الناحية الإحصائية إلى أن هنالك تأثيراً معنوياً موجباً قوياً جداً للتمويل المصرفي الصناعي  $IL$  على الناتج الخدمي (١٤,١٤٩٣)  $Si$ . وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن التمويل المصرفي الصناعي يفسر ٩١% من التغيرات التي تحدث في الناتج الخدمي. ويشير مؤشر ديربن واطسون  $DW$  لا وجود لظاهرة الارتباط الذاتي إحصائياً.

يوضح المعادلة (٣) من الجدول (٤-٢-٣) إن قطاع خدمات التمويل الصناعي يؤثر اتجاه ناتج الخدمات. وهذا يدل إلى إن التمويل الصناعي يساعد في ترقية قطاع الخدمات الأخرى لأن البنوك تتعامل مع قطاع الخدمات الأخرى، والسبب الرئيس في ذلك أن هذا القطاع يتم تمويله بقروض قصيرة الأجل مما يشجع البنوك على التوسع في منح التسهيلات.

#### جدول (٤)

تقدير المعادلة (٤) أثر تمويل قطاع الخدمات على ناتج الخدمات الأخرى:

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية $t$	R2	D . W
		oL		
الخدمات TO	3000,92	0,5817	20%	1,85
الأخرى	(1,2848)	(2,1468)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.  
الأرقام داخل القوس ( ) تشير إلى القيمة الإحصائية  $t$  التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة (٠,٠٥).

المعادلة (٤) نتائج التقدير في الجدول أعلاه إلى إشارة موجبة لمعلمة التمويل المصرفي الخدمي متوافق مع ناتج الخدمات الأخرى وفقاً للنظرية الاقتصادية تشير نتيجة تقدير المعادلة (٤) من الناحية الإحصائية إلى أن هنالك تأثيراً موجباً قوي لتمويل الخدمات على ناتج الخدمات الأخرى (٢,١٤٦٨). فمن ناحية القوة التفسيرية للمتغير، فإن تمويل الخدمات يفسر إن ٢٠% من التغيرات التي



تحدث في ناتج الخدمات الأخرى TO. ويشير مؤشر ديربن واطسون DW إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي يحتاج إلى إزالتها إحصائياً. وأخيراً يوضح معامل التحديد المتحصل عليها إلي أن هنالك العديد من التغيرات المهمة المفسرة للتغيرات في ناتج الخدمات الأخرى لم تأخذ في الحسبان في المعادلة (٤). وهذا ما انعكس في ضعف نسبة معامل التحديد (٢٠٪). ومع ذلك يمكن زيادة استغلال التمويل المصرفي الموجهة لهذا القطاع من خلال توظيفه بالطرق المثلى.

### جدول (٥)

تقدير المعادلة (٥) أثر التمويل التجاري وتمويل الخدمات على ناتج الميزان التجاري:

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t		R2	DW
		OL	TL		
TB الميزان التجاري	31380.41	1695.153	-2844.791	27%	1,05
	0.041044	5.150796	-6.045704		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة. الأرقام داخل القوس ( ) تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة (٠,٠٥).

يلاحظ نتائج التقدير من المعادلة (٥) في الجدول (٥) أعلاه أن التمويل المصرفي الخدمي يتطابق في الإشارة بالزيادة وفقاً لاتجاه النظرية الاقتصادية بعلاقة ايجابية مع الميزان التجاري، بينما التمويل المصرفي التجارة تأخذ علاقة سلبية عكسية لا يوافق النظرية الاقتصادية.

تشير نتيجة تقدير المعادلة (٥) من الناحية الإحصائية إلي أن هنالك تأثيراً معنوياً قوياً جداً للتمويل المصرفي للخدمات على ناتج الميزان التجاري (٥,١٥٠٧٩٦) بينما أعطى التمويل التجاري TL (-٦,٠٤٥٧٠٤) تأثيراً سلبياً قوياً جداً في تأثيره على ناتج الميزان التجاري. وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن كل من التمويل المصرفي التجاري والتمويل المصرفي للخدمات يفسران ٢٧٪ من التغيرات التي تحدث في ناتج الميزان التجاري. أما إحصائية مؤشر DW يشير إلى وجود ظاهرة ارتباط ذاتي يحتاج إلى التخلص منها.

أظهرت نتيجة تقدير المعادلة (٥) وجود علاقة طرية للتمويل المصرفي المقدم للخدمات وعلاقة عكسية للتمويل المصرفي للتجارة الخارجية مع الميزان التجاري وذلك وفقاً للإطار النظري.

بأن التمويل المصرفي للتجارة الخارجية بواسطة بنك السودان تواجه عدد من هناك مشاكل في التبادل التجاري الذي أدى إلى تأثير في الميزان التجاري مما يؤكد عدم ظهور مساهمة التمويل المصرفي تجاه لتجارة الخارجية ليست بالقدر الكافي أو عدم تقديم البنوك قروض تجارية طويلة الأجل أو متوسط الأجل، هذا العجز يؤكد إن الإنفاق تجاه الخدمات كبير وارتفاع سعر الصرف مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموارد ومن ثم زيادة عجز في الميزان التجاري وارتفاع تكلفة السلع الداخلية فتلجأ السياسات إلى التمويل المصرفي بالعجز عن طريق الاقتراض الخارجي من خلال بنك السودان مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف. ويرجع ذلك إلى إن البنوك تهتم في الجانب الأول بالأرباح والضمانات الائتمانية تجاه المشاريع المقترضة وقد تكون أسعار الفائدة لديها مرتفعة، أو التأخر في اتخاذ القرار بمنح القروض أو رفضها حتى يتم عملية التمويل المصرفي

### جدول (٦)

تقدير المعادلة (٦) أثر تمويل القطاعات AGA, IND, Si, TO, TB على GDP المتغير . GDP

المتغير التابع	الثابت	المتغيرات المفسرة وإحصائية t					R2	DW
		AGA	IND	Si	TO	TB		
GDP	9745.83	0.5532	-0.1741	12.2698	0.1234	0.0014	98%	2.40
	(2.7723)	(1.0930)	(0.4738 -)	(4.3655)	(-0.44989)	(-2.6896)		

المصدر: إعداد الباحث من التقارير السنوية، بنك السودان، أعداد متنوعة.  
الأرقام داخل القوس ( ) تشير إلى القيمة الإحصائية t التي تعكس مستوى معنوي المقدار عند درجة ١٠،٠٥).

من خلال تحليل البيانات أعطى نتائج التقدير إن إشارة معلمة الناتج الزراعي متوافقة مع النظرية الاقتصادية بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، أما الناتج الصناعي، ناتج الخدمات الأخرى والميزان التجاري تأخذ علاقة عكسية على حسب النظرية الاقتصادية.

تشير نتيجة تقدير المعادلة (٦) من الناحية الإحصائية إلي أن هناك تأثيراً طردياً متوسطاً للناتج الزراعي AGA، (١،٠٩٣٠) وناتج الخدمات Si، (٤،٣٦٥٥)، على الناتج المحلي الإجمالي. بينما أعطى تقدير الناتج الصناعي IND (-٠،٤٧٣٨) وناتج الخدمات الأخرى TO (-٠،٤٤٩٨٩) والميزان التجاري TB (-٢،٦٨٩٦) تأثيرات عكسية قوي جداً على GDP. وفيما يختص بالقوة التفسيرية، فإن كل من المتغيرات AGA، IND، Si، TO، TB فسراً ٩٨٪ من التغيرات التي تحدث في GDP. ويشير مؤشر DW إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

التمويل المصرفي الزراعي AL، (٠) المقدم للناتج الزراعي له تأثيراً موجباً قوياً جداً، بينما تأثير الناتج الزراعي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي DGP، إيجابي إلا أنه ضعيف. ونجد أثر التمويل المصرفي الصناعي (١٤،١٤٩٣)، له أثراً إيجابياً عالياً جداً في المساهمة في الناتج الخدمي (٤،٣٦٥٥)، أما مساهمة الناتج الخدمي نحو الناتج المحلي الإجمالي أيضاً إيجابياً إلا أنه متوسط.

على الرغم من إن مساهمة التمويل المصرفي الصناعي IL، (٧،٥٦٢٨) اتجاه الناتج الصناعي له قوة تأثير معنوياً قوياً جداً، في حين دور الناتج الصناعي IND، (-٠،٤٧٣٨) على الناتج المحلي الإجمالي سلبياً وضعيفاً.

أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم النواتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات الأخرى. إلا إن أسباب ارتفاع الأسعار لعدم وجود احتياطي من العملة الصعبة ويظل يرتفع سعره لأن قيمة الجنيه السوداني تآكلت منذ العام ١٩٩٠/٨٩م الأمر الذي إلى وجود التضخم وسوف تظل العملة السودانية مسحوقة ما لم تقابل بالإنتاج أو دخول عملات إلى البلاد لكي يؤدي إلى خفض مدخلات الإنتاج الزراعية.

فاعلية التمويل المصرفي الخدمي OL، (٢،١٤٦٨) له أثر جيد على ناتج الخدمات الأخرى، في حين فاعلية ناتج الخدمات الأخرى TO، (-٠،٤٤٩٨) على الناتج المحلي الإجمالي عكسياً وضعيفاً.

فيما يتعلق بتأثير التمويل المصرفي من خلال الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى أن قطاع الخدمات هو الأكثر تحديداً لقيمة الناتج المحلي الإجمالي.

التمويل المصرفي للتجارة الخارجية TL، (-٦٠٤٥٧) له تأثيراً سلبياً قوياً جداً على الميزان التجاري، بينما تأثير الميزان التجاري TB، (-٢٠٦٨٩١)، على الناتج المحلي الإجمالي كذلك عكسياً وضعيفاً. عليه مع الملاحظة الخاصة بأن التمويل المصرفي الموجة للتجارة الخارجية والذي ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان خلال فترة الدراسة.

إن مساهمة التمويل المصرفي له الأثر الأكبر في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن التمويل المصرفي ذات علاقة قوية بالمتغير التابع GDP. حيث أنه كلما زاد التمويل المصرفي يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

عليه في هذه الحالة يظهر بان التمويل المصرفي يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ايجابي على العرض الكلي والطلب الكلي وبالتالي ينعكس على نمو تلك المتغيرات.

## النتائج

١- من خلال عرض النتائج تلاحظ أن التمويل المصرفي الموجه للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة قد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الناتج للقطاعات الاقتصادية متمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات الأخرى. مع إبداء ملاحظة خاصة بالتمويل الموجة للتجارة الخارجية والذي ساهم بقوة في التقليل من حدة العجز في الميزان خلال فترة الدراسة.

٢- فيما يتعلق بتأثير التمويل المصرفي من خلال الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى أن قطاع الخدمات هو الأكثر تحديداً لقيمة الناتج المحلي الإجمالي.

٣- رغم التأثير الإيجابي الكبير للتمويل الموجة للزراعة في تحديد قيمة الناتج الزراعي إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي ما يزال ضعيفاً. وذلك بسبب انخفاض وتذبذب الأسعار الزراعية باعتباره من المواد الأولية.

٤- التمويل المصرفي الموجه للصناعة له دور كبير في زيادة حجم الناتج الصناعي إلا أن مساهمة الناتج الصناعي ضعيف في الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك مجموعة المشاكل التي تواجه ذلك القطاع من نقص مصادر الطاقة وقطع الغيار ونقص البنية التحتية والخدمات الأساسية للصناعة.

## التوصيات :

بعض إجراء التطبيقات القياسية للنموذج المختار وتحليل النموذج واستخلاص النتائج توصل البحث الي التوصيات المهمة التالي :

١. توصي البحث السلطات التمويلية في البنك المركزي بأهمية وضع أولوية التمويل المصرفي بتوجيه الجزء الأكبر منه لقطاعات الانتاج الحقيقي تحديداً قطاعي الزراعة والصناعة وذلك ضماناً لعدم التحويل نحو المجالات التضخمية. مع عدم اهمال القطاعات الاخرى كما لها من دور مهم في الاقتصاد.

٢. تطوير العمليات الزراعية وادخال التقانة الزراعية وتنشيط البحوث الزراعية وتطوير أسواق المحاصيل الزراعية وربط المزارعين بشكل مباشر بالسوق العالمي وبناء نظام المخزون الاستراتيجي للمحاصيل.

٣. التوجه بزيادة حجم التمويل المصرفي الموجه للصناعة ووضع وتطبيق السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في مشاكل هذا القطاع مثل :

- توفير مصادر الطاقة.
- توفير قطع الغيار والمدخلات الصناعية.
- توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية.

٤. وضع سياسات اقتصادية ملائمة لتصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية والبيئية التي تمثل المشاكل الأساسية في مجال الإنتاج الحقيقي.

- توفير التمويل.
- تقوية المراكز المالية.

- إدخال التقانة والتحسينات والتجديدات.
- تحسن البنى التحتية.
- الخدمات الأساسية والاهتمام البيئي.

## المصادر والمراجع:

- (١) أحمد مجذوب أحمد، تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية، (الخرطوم: دن، ٢٠٠٢م)
- (٢) العرض الاقتصادي، (٢٠١٠م)، جمهورية السودان وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والسياسات،
- (٣) عبد السلام عمر، دور الائتمان المصرفي في تمويل السياحة، (الجمهورية العربية الليبية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد، ٢٠٠٣م)
- (٤) عثمان بابكر، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، (الخرطوم: تجربة بعض المصارف السودانية منشور على الانترنت، ١٩٩٧م)
- (٥) عبد المنعم محمد الطيب، النمو المستدامة والتنمية الاقتصادية الشاملة (الخرطوم: دن، ٢٠١١م)
- (٦) عبد الحميد وعبد الطيف، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٠م)
- (٧) عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد (مديرية مطبعة الجامعة، الموصل ١٩٨٤)
- (٨) محمد بن ناصر الجديد، التمويل المصرفي بين النمو الاقتصادي ومتانة المصارف، (الرياض: دن، ٢٠٠٥)
- (٩) مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، (الخرطوم: بحث منشور على الانترنت بنك السودان دار السداد للطباعة، ٢٠٠٦م)
- (١٠) منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط٤ (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ١٩٩٩م)
- (١١) مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، (٢٠٠٦م) تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، بحث رسالة ماجستير منشور على الانترنت، الرياض

## أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية (١٩٩٢م-٢٠١٤م)

د. عمران عباس يوسف عبد الله

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والتنمية الريفية - جامعة الجزيرة

د. أحمد سليمان أحمد عبد الله

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

د. مصطفى عمر موسى العميري

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام المهدي

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية ، ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي  
المباشر

المستخلص:

هدف البحث إلى قياس أثر الديون الخارجية على ميزان مدفوعات السودان في الفترة (١٩٩٢م-٢٠١٤م) - وكذلك التعرف على أهم أسباب تفاقم الظاهرة. اعتمد البحث على المعادلة القياسية المكونة من ميزان المدفوعات كمتغير تابع وكل من الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، FDI كمتغيرات مفسرة. وبإجراء التحويل اللوغريتمي اللازم تم تقدير المعادلة اللوغريتمية الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي أعطت نتائج بينت أن هنالك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقة عكسية بين ميزان المدفوعات والديون الخارجية. توصل البحث إلى النتائج التالية: وهيان أزمة المديونية في السودان هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في واقع الاقتصادي السوداني. وقد يكون الاختلال ناتج عن عوامل دائمة وإذا لم تتخذ الدولة إجراءات وسياسات ضرورية للتكيف فإن الحاجة إلى تمويل العجز من المصادر الخارجية سوف تستمر مما يترتب عليها تزايد عبء الدين الخارجي وصولاً لمرحلة التدهور الاقتصادي. لهذا أوصى البحث بالآتي: ضرورة وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية بالتنسيق مع نظيراتها الخارجية وذلك وفق الدراسات والتنبؤات الدقيقة، وضع برامج إصلاحات اقتصادية وهيكلية الكفيلة بإزالة التشوهات وأحداث نموا مستداما يقلل من الديون الخارجية ويجذب الاستثمار الأجنبي ومن ثم تؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات.